

إنّ الغبي يجد دائماً من هو
أكثر غباءً يُعجَب به

أسبوعية تصدر عن أمانة الإعلام في المؤتمر الوطني اللبناني وتوزع على الإنترنت: <http://www.lebanon-world.org>

موقف الأسبوع



عهد الغباء والاستغناء

في الوقت الذي تقوم فيه السلطة بتوقيف الطلاب، وترغمهم على توقيع تصاريح تنازل عن ممارسة حقوقهم السياسية، وتفرض عليهم عدم توزيع أي منشورة تتضمن آراء تخالف آراءها، نرى طبقة من السياسيين، تحاول وضع تصور لقانون انتخاب جديد. إنّ قانون الانتخاب هو معروفة موسمية، تبدأ قبل عام أو أكثر من موعد الانتخاب ويركز عليها الرأي العام كما لو أنّ القانون وحده كافٍ لتحقيق سلامة الانتخاب. إنّ القانون يسهل العمليات الانتخابية، ويضبطها في النصوص، ولكن ما يفسد الانتخاب ليست النصوص ولكن السلطة التي تتجاوز هذه النصوص وتنفذها كيفياً.

وما شكّونا منه بالأمس، وما نشكو منه اليوم، هو سلوك سلطة تفتقد إلى الصفة التمثيلية لشعبها، وتدين بالخضوع للاحتلال. إنّ مثل هذه السلطة لا يمكنها أن تقرّ قانون انتخابات يسمح بوصول المقاومين لهذا الاحتلال، بل على العكس تلجأ إلى تعطيل الانتخابات قبل حدوثها، وذلك بمنع تكوين المجموعات السياسية وقمع حرية التعبير، فلا يتمكن المواطن من إدراك حقيقة المشاكل التي يعيشها، فينقاد بسهولة تبعاً لتضليل السلطة.

ويبدو أنّ معركتنا، لم تعد من أجل تأمين ممارسة الحريات العامة فقط، بل يجب إضافة أبعاد أخرى إليها، تتعلق بمكافحة الغباء والاستغناء.

إنّ الجمع بين الذين ينتهجون القمع، أو يؤيدونه ويفيدون منه، ومع الذين يقاومونه، هو ضرب من المستحيل، كمن يحاول مزج الماء بالزيت.

أما الاستغناء، فهو يكمن بمحاولة البعض، أن يفتننا بجديّة هذا العمل المعدّ أصلاً للفشل، فيصبح غطاءً للمتذرعين بعدم الإجماع، للهروب من اتخاذ مواقف حاسمة، توجبها عليهم الحالة الراهنة في البلاد، وتفرض المواجهة مع قوى الشرّ والعمالة. إنّ قوى الخير لا تستجدي تعاطف قوى الشر، بل تصارعها. ومن هنا نرى أنّ اللجوء إلى الجمع بين هذه القوى، ما هو إلا لإفشال الإعلان عن الحقيقة والالتزام بها.

إنّ الذين يرفعون أصواتهم في بيروت، مدّعين الدفاع عن الحريات العامة بشكل نظريّ وظرفي، لن يكتسبوا الصديقية اللازمة التي تجعل منهم أشخاصاً محترمين في الحياة العامة ما لم يفضحوا ممارسات السلطة اليومية، التي تنتهك هذه الحريات، فالحديث همساً ضمن الجدران الأربعة، لا يحرر مجتمعاً ولا أرضاً؛ وحده الصوت الهادر والتمرد على الظلم، والمواجهة مع سلطات التعسف، هو الطريق القويم إلى الهدف الصحيح.

لم يعد مقبولاً، لأي مرجع بعد الآن، إلا أن يقول الحقيقة كاملة، وإنّ المطالبة باحترامها يجب أن تكون عمله اليومي، يمارسه دون كلل أو ملل، فالإشارات المتقطعة عن الانتهاكات الدائمة تشكل غطاءً لهذه الانتهاكات وامتصاصاً للنقمة دون مكافحتها. إنّ معركتنا متعدّدة الوجوه، تبدأ بمحاربة الدجالين الذين يستغنون البسطاء من الناس، وتنتهي بمواجهة السلطة التي تعدي على المواطنين، فتسلبهم حقوقهم بالخوف حيناً وبالحاجة أحياناً.

العماد ميشال عون

دولة القانون تفتش عن قانون

يبدع ممسكو الخيوط السياسية في لبنان في مشاريعهم الإلهائية، يحركون بعض الدمى ويكلفونها بمهام محددة، فلا يكثرثوا لآراء المواطنين ولا يهتموا لمصالحهم وقد أخضعوهم لتبعية عمياء ومحسوبة جاهلة وقسمة مصطنعة تحكم سيطرة المحتل عليهم وتشرع أمامه الأبواب.

ويصادف اليوم أن تتركز عملية الإلهاء على وضع قانون جديد للانتخابات. وكأنه بات المهمة الأساسية الموكولة للحكم والحكومة، وكأن الغاية منه إعطاء صك براءة ذمة لهذه الدولة على حسن إرادتها بما يحمل مسؤولية الفشل والتزوير إلى المواطنين دون الدولة ولا يعطيهم أي فرصة للنجاح. قبل الغوص في الاجتهادات القانونية التي من شأنها أن تؤمن ولادة قانون جديد للانتخابات، نرى لزماً علينا توضيح الأمور التالية:

١. أي قانون يوضع تحت الاحتلال يشرع إرادة الاحتلال، وبهذه الحال فإن كل الجهود وكل النوايا الحسنة وكل الاجتهادات القانونية لا يمكنها أن تثمر قانوناً عادلاً ولا يمكنها أن تعكس الإرادة اللبنانية الحقيقية.

٢. لا يمكن بأي حال للمشرع أن يكون طرفاً مستفيداً أو متضرراً في صياغة قانون معين. بعبارة أخرى لا يمكن أن يوضع قانون على القياس إن كان على مستوى أشخاص أو أحزاب أو تنظيمات أو طوائف أو دول. ونحن اليوم بعيدين كل البعد عن هذا الواقع، فالدولة التي لا تسمح بوجود المعارضة ولا تسمع مطالبها ولا تستفيد من انتقاداتها لا يمكنها بأي حال أن تكون عرابة قانون عادل يوازي بين جميع اللبنانيين.

إن المطلوب من الدولة في مرحلة أولى الإقرار بواقع المعارضة والاستماع إلى مطالبها وإفساح المجال لها للقيام بدورها على المستوى الوطني، فلا يُعتبر من في موقع المعارضة خانناً أو مناوئاً أو مشاغباً، ولا من في موقع السلطة وطنياً ومحقاً وأدنياً.

فالموالاتة، كما المعارضة، موقف من طروحات وبرامج وليست تبعية لأشخاص ومحاسيب.

والمعارضة ضرورة لا يمكن إلغاؤها من أي نظام ديمقراطي. فهي التي تلعب، ولو بصورة غير مباشرة، الدور المراقب والضابط والحريص، تتفاعل مثلها مثل الموالاتة مع المواطنين تاركة أمامهم إمكانية الخيار والمفاضلة على برنامج أو مشروع أو دراسة، ليترجم هذا الخيار من قبل المواطنين تبديلاً في المواقع، معارضة تتحول إلى سلطة إن اكتسبت غالبية أصوات المواطنين؛ وسلطة تتحول إلى معارضة أو تخرج من السلطة إن فقدت هذه الأغلبية.

٣. لا يمكن أن يقوم قانون على التفرقة والاستتساب، يميز بين المواطنين، يفرق بين المناطق، يخصص بين الطوائف، يوزع بين الأحزاب ويفاضل بين المرجعيات.

٤. ولا يمكن أن يقوم قانون للانتخابات عادل ومنسق بظل إعلام مأجور ومرهون وموجه، ينطق باسم الأجهزة المعروفة ويحلل باسم المصادر المطلعة ويشوه الحقائق باسم الرقابة الذاتية.

فالمطلوب بادئ ذي بدء،

إعلام كفوء ومتجرد، يساوي بالفرص، يتوزع بالعدل على كافة الأطراف، ويلتزم بالحقيقة لكونها أولى موجباته، وإعلاميون يجرؤون، يعملون على استعادة دورهم المسلوب ويلتزمون بوجي رسالتهم، وسلطة فوق الصراعات والنزاعات والتحالفات، لا تبتز مواطنيها بل تقف منهم، بالفعل لا بالقول، على نفس المسافة.

٥. وأخيراً، لا يقوم قانون للانتخابات إن لم تحدّد الإمكانيات المادية والمعنوية والاعتمادات المسموح التصرف بها، في الحملات الانتخابية، على مستوى المرشحين، بحيث يصبح دور المال ثانوياً في التأثير على اختيار المواطنين وتصبح الفرص متساوية أمام الجميع.

إنها بعض الموجبات التي نعتبرها بديهية قبل الغوص بأي قانون للانتخابات.

أضاعت الحرب المفتعلة علينا، حتى اليوم، ما فيه الكفاية من الجهد والوقت والفرص، واللبنانيون يدفعون كل الثمن فهل بقي أمامهم وقت للإلهاء؟